



السياسة السكانية لدولة قطر (2017م - 2022م)

• انسجاماً مع التوجهات العامة لقيادة البلاد الرشيدة التي تسعى لبناء مجتمع مزدهر تكون الكلمة العليا فيه للإنسان القطري، الذي يعد هدف التنمية ووسيلتها في آن واحد، أقر مجلس الوزراء الموقر في اجتماعه في جلسته العادية (15) بتاريخ 15 أبريل 2009 السياسة السكانية الأولى (2009- 2014) للدولة كإطار تنموي مرّن لتحسين نوعية الحياة لكل من يعيش على ثرى دولة قطر.

• وبعد مرور ست سنوات على انطلاق السياسة السكانية الأولى، أصبحت السياسة السكانية الثانية (2017-2022) النور بعد قيام اللجنة الدائمة للسكان بإجراء عملية تقييم تفصيلي للسياسة السكانية الأولى، لاسيما بعد التطورات السكانية المتسارعة التي شهدتها الدولة خلال تلك الفترة. وقد أقر مجلس الوزراء الموقر وثيقة السياسة السكانية الثانية في اجتماعه العادي (21) لعام 2017 المنعقد بتاريخ 5/31/ 2017 قراراً بالموافقة عليها.

• وترمي السياسة السكانية لدولة قطر، عبر مجموعة من الخطط والبرامج النوعية، إلى إحداث تغيير كمي ونوعي في المتغيرات السكانية والتعليمية والصحية والبيئية...الخ، بما يؤدي إلى «تحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة، وبما يضمن حياة كريمة لسكان دولة قطر، ويرتقي بقدراتهم، ويوسع خياراتهم، ويرفع من مستويات مشاركتهم في تقدم المجتمع القطري ورفعته».

• وتتضمن وثيقة السياسة السكانية الجديدة ستة محاور يتألف كل محور منها من غاية واحدة وأهداف فرعية وإجراءات مختلفة على النحو التالي:

المحور السادس: كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة

الغاية: تعزيز المشاركة الفاعلة لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف الأنشطة المجتمعية، وتمكينهم من الاندماج في المجتمع، والتحسين المتواصل لوسائل رعايتهم.

الأهداف الفرعية	الإجراءات
الهدف الأول تمكين كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة بفاعلية في الأنشطة المجتمعية	• إنشاء قاعدة بيانات لخبرات الفئتين، والعمل على استفادة الجهات المختلفة من تلك الخبرات • إنشاء مراكز للتأهيل والتدريب الوظيفي لكبار السن • تقديم ورش عمل للمقبلين على التقاعد لتهيئتهم للمرحلة القادمة، وتوفير الدعم للقادرين منهم على العمل • إدخال الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة مهنية بعد الانتهاء من الدراسة، لتهيئتهم للانخراط في مجال العمل، وتهيئة بيئة العمل المناسبة لهم من المواطنين والوافدين
الهدف الثاني العمل على تطوير وتحسين خدمات الرعاية المقدمة للفئتين	• تهيئة المباني لاستقبال كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، ومراعاة احتياجاتهم ومتطلباتهم عند تصميم وتخطيط المدن الحديثة والمرافق العامة والطرق... إلخ • العمل على توفير سيارات مهيأة لاستخدام كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وتأمين المواقع الكافية لهم • إنشاء وتطوير الأقسام المتخصصة بطب الشيخوخة وذوي الإعاقة • التوسع في خدمات الرعاية المنزلية المتنقلة، لخدمة كبار السن وذوي الإعاقة • توجيه جميع المؤسسات الحكومية والخاصة إلى ضرورة توفير نوافذ خاصة لتسهيل وتسريع معاملات كبار السن وذوي الإعاقة • زيادة وتطوير أماكن الترفيه والنوادي المتخصصة لكل من الفئتين، وأخذ احتياجات الإناث منهم بعين الاعتبار

المحور الرابع: الصحة العامة والصحة الإنجابية

الغاية: الارتقاء بالصحة العامة للسكان وتحسين واقع الصحة الإنجابية وتوفير خدماتها بما يتماشى مع زيادة عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي

الأهداف الفرعية	الإجراءات
الهدف الأول تخفيف الضغط على المرافق والخدمات الصحية الحكومية	• التوسع في البنية التحتية للخدمات الصحية، ولاسيما خدمات الرعاية الصحية الأولية وتوزيعها جغرافياً، بما يتناسب مع الزيادة المستمر لعدد السكان • تشجيع القطاع الخاص ودعمه للقيام بالمزيد من الاستثمار في القطاع الصحي بما يخدم الأهداف الاستراتيجية لهذا القطاع • تفعيل قانون العمل القانضي بإنشاء عيادة يعمل بها طبيب وممرض على الأقل في المنشآت التي يزيد عدد عمالها عن 500 • توفير وزيادة عدد مراكز الخدمات الصحية والمراكز المتخصصة للعمال، وإقامة مراكز صحية داخل المجمعات العمالية • التوسع في تهيئة وتأهيل متخصصين في طب الأسرة والمجتمع والارتقاء بمستوى خدماته • التوعية بطرق التعامل مع الحالات المرضية البسيطة في المنزل، وتوفير خط ساخن لمساعدة الجمهور على التعامل مع هذه الحالات
الهدف الثاني توفير البرامج الداعمة للحد من انخفاض معدلات الخصوبة والإنبجاب لدى المرأة القطرية	• منح إجازة أمومة لا تقل عن سبعة أشهر بكامل الراتب • منح مخصصات مالية للمواليد ووضع برنامج صحي متخصص لمرحلة الميلاد إلى 5 سنوات • توفير دور حضانة في أماكن العمل أو بالقرب منها • إنشاء مراكز متقدمة لأمراض الخصوبة وأبحاثها • العمل على زيادة الكوادر المتخصصة بالصحة الإنجابية ودعم تدريبها في الداخل والخارج • التأكد من التزام المقبلين على الزواج بنتائج الفحص الطبي قبل الزواج • إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالخصوبة

المحور الخامس: المرأة والطفولة

الغاية: دعم المشاركة المجتمعية للمرأة، وتوفير الظروف اللازمة لزيادة مشاركتها في قوة العمل مع المحافظة على تماسك الأسرة وضمان بيئة سليمة للطفال

الهدف الأول دعم المشاركة المجتمعية للمرأة	• توسيع مجالات مشاركة المرأة، ولاسيما المشاركة في قوة العمل • التوسع في المبادرات والبرامج الداعمة لمشاركة المرأة في مجالات الحياة العامة • توفير بيئة تساهم في تحقيق الملاءمة بين عمل المرأة ومسؤولياتها الأسرية (عمل جزئي، عمل عن بعد...)
الهدف الثاني ضمان بيئة سليمة في مختلف مراحل نمو الطفل	• إنشاء مستشفى خاص بالأطفال وزيادة عدد الوحدات والأقسام داخل المستشفيات القائمة في البلديات • تعزيز إجراءات حماية الأطفال من التعرض لأنواع العنف المختلفة، وتعزيز الخدمات الصحية المدرسية

المحور الأول: السكان والقوى العاملة	
الغاية: التحكم في معدلات النمو السكاني خلال الفترة الممتدة من 2017م إلى 2022م، بما يؤدي إلى الإصلاح التدريجي للاختلالات التركيبية السكانية	
الأهداف الفرعية	الإجراءات
الهدف الأول: زيادة عدد المواطنين	• استصدار تشريع لإقرار صندوق الزواج • إدخال مضامين خفض المهور وتكاليف الزواج في المناهج التعليمية • التوسع في صالات الأفراح منخفضة التكاليف في المدن الكبرى بالدولة • وضع معايير واضحة لمنع الجنسية القطرية للمقيمين بصورة دائمة وأصحاب الخبرات والتخصصات النادرة • تعزيز الإجراءات الهادفة إلى الحد من حوادث المرور • الحد من ظاهرة الإحالة للتقاعد المبكر، وإعادة تأهيل القطريين للعمل في الميادين المختلفة
الهدف الثاني: دعم التوجه نحو اقتصاد المعرفة	• توسيع نطاق الأتمتة (الميكنة) في ميادين النشاط الاقتصادي المختلفة • منح العطاءات لمؤسسات القطاع الخاص تبعاً لمدى التزامها بتحديث وسائل إنتاجها وأتمتها • التركيز على استخدام ذوي الخبرة والاختصاصيين في اقتصاد المعرفة والاكتفاء بهم والتخفيف من الاعتماد على الاستشاريين المؤقتين • الاستفادة من العمالة الوافدة في تطوير وتدريب الكوادر الوطنية • حث المؤسسات التعليمية على ابتعاث القطريين للتخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة
الهدف الثالث: الحد من استخدام العمالة	• الاحتفاظ بالعمالة الموجودة والإفادة منها في مشاريع جديدة (تدوير العمالة)، واشتراط أولوية تشغيل العمالة الموجودة بالبلاد من قبل الشركات التي ترسو عليها المشاريع • التأكد من التزام جميع الشركات والمؤسسات بضوابط استخدام العمالة من حيث العدد والتنوع • تسهيل تشغيل أفراد عائلات المقيمين الموجودين في قطر • تسهيل منح موافقات الاستخدام لعائلات الوافدين للدولة ممن يحتاجهم سوق العمل • منح شركات القطاع الخاص حوافز لإحلال مواطنين محل الوافدين في وظائف مناسبة بالقطاعين الخاص والمختلط • إنشاء نظام معلومات إلكتروني لإدارة الاستخدام • إنشاء مراكز استخدام في البلدان المرسلة للعمالة، تتولى التحقق من مؤهلات وخبرات العمالة

الأهداف الفرعية	الإجراءات
الهدف الرابع: التخلص من العمالة الفائضة عن الحاجة	• إنشاء صندوق تأمين وطني للوافدين، يساهمون فيه بالإضافة إلى مساهمة أصحاب الأعمال، ويسلم المبلغ المودع فيه للعامل عند انتهاء عقد عمله. • إجراء دراسات مستمرة للعمالة السائبة والعمالة المنزلية • متابعة تنفيذ الحد الأعلى المقرر للعاملين لدى الأسرة الواحدة، ووضع رسوم إضافية على تجاوز هذا الحد • تعزيز الجهود الهادفة لمنع نشاط الشركات الوهمية والتجار بالتأشيرات
الهدف الخامس: العمل على توزيع متوازن للعاملين من مختلف الجنسيات على المهن، والحد من تركيز جنسيات معينة في بعض المهن	• متابعة دراسة توزيع الجنسيات على المهن المختلفة، وأخذ نتائج الدراسة بالاعتبار لدى الموافقة على الاستخدام لمهن معينة • فتح باب الاستخدام من جنسيات غير التي يتركز أبنائها في المهن المشار إليها • توجيه الشركات لتنويع مصادر العمالة وإخطار أصحاب العمل بأهمية ذلك على المجتمع • إعطاء الأولوية للجنسيات العربية في الاستخدام

المحور الثاني: النمو الحضري والإسكان والبيئة	
الغاية: تطوير واستحداث مراكز حضرية بعيدة عن الدوحة الكبرى، وتوفير بيئة عمرانية نظيفة، وضمان استدامة الموارد الطبيعية	
الأهداف الفرعية	الإجراءات
الهدف الأول: العمل على تحويل المراكز الحضرية (القائمة والمستحدثة) خارج الدوحة إلى مناطق جذب واستقرار للمواطن والمقيم	• التوسع في تحسين البنى التحتية للمراكز الحضرية القائمة وتوفير هذه البنى للمدن والمناطق المستحدثة (أو المخطط لاستحداثها) في البلديات الواقعة خارج حدود الدوحة • التوسع في إنشاء مجمعات «الخدمات الحكومية»، والمرافق الصحية، والأندية الثقافية والرياضية، ومراكز التسوق، والمكتبات... الخ في المناطق والمدن القائمة خارج الدوحة • التوسع في إنشاء المدارس (بما في ذلك المدارس الأجنبية) بمنح المواطنين امتيازات خاصة، وذلك لتحفيزهم نحو الاستثمار في المناطق البعيدة، وفتح فروع للجامعات وتوفير معاهد ومراكز تعليمية وتدريبية تتوافق مع أنشطة المراكز الحضرية القائمة خارج الدوحة • توفير فرص العمل والتشجيع على ممارسة الحرف التقليدية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للشباب خارج حدود الدوحة الكبرى • تقديم التسهيلات والمزايا المناسبة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البلديات الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى • استصدار تشريع يقضي بصرف علاوة «موقع» للمواطنين الفاطنين خارج الدوحة

الأهداف الفرعية	الإجراءات
الهدف الثاني: حل مشكلة السكن للمواطنين والمقيمين، ولاسيما ذوي الدخل المحدود	• التوسع في إنشاء المدن العمالية والتأكد من استيفائها الشروط المناسبة لمعيشة سكانها • استصدار تشريع لتوحيد أنظمة الإسكان بين القطاعات الثلاثة (العام والخاص والمختلط)، وتنظيم مسألة الإيجارات • تنفيذ المراكز العمرانية المقترحة بالخطة العمرانية الشاملة لدولة قطر • تنفيذ المخططات المكانية للبلديات • إعداد واعتماد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإسكان بدولة قطر
الهدف الثالث: توفير بيئة عمرانية نظيفة وضمن استدامة الموارد الطبيعية، ولاسيما المياه والطاقة	• تفعيل كود البناء القطري للمباني الخضراء وتشجيع المستثمرين العقاريين والمواطنين بمنح تسهيلات في خص البناء عند تطبيق كود البناء الأخضر • العمل على زيادة المسطحات الخضراء وزراعة الأشجار وإنشاء الحدائق والمتنزهات

المحور الثالث: التعليم والتدريب والشباب	
الغاية: الارتقاء النوعي بالتعليم والتدريب وتوسيع فرص مشاركة الشباب من الجنسين في المجتمع أو في الحياة العامة	
الأهداف الفرعية	الإجراءات
الهدف الأول: تعزيز فرص تعليم وتدريب عالي الجودة	• رفع المستوى المهني للعاملين في مختلف المراحل التعليمية والمؤسسات التدريبية وربط المناهج بسوق العمل • رفع كفاءة المؤسسات التعليمية والتدريبية (الأبنية، التنظيم، الإدارة...) • التوسع في اعتماد تقنيات المعلومات في مختلف المراحل التعليمية ومختلف أنواع التدريب
الهدف الثاني: تعميم وتنظيم الإرشاد الأكاديمي والمهني في جميع المؤسسات التعليمية	• إنشاء وحدات الإرشاد الأكاديمي في مختلف المؤسسات التعليمية لضمان توجيه الطلبة نحو التخصصات المطلوبة • تعميم الإرشاد المهني للشباب وتقوية برامجهم • تعميم الإرشاد الوظيفي للتوفيق بين كفاءات المتخرجين والمتطلبات الوظيفية في القطاعين العام والخاص
الهدف الثالث: إعداد أجنحة محددة للبحث العلمي القطري	• مواصلة التوسع في إنشاء مراكز أبحاث و فرق بحثية متخصصة • ربط توسع المؤسسات البحثية بتحولت الواقع الاقتصادي المحلي والإقليمي والدولي
الهدف الرابع: ضمان مشاركة الشباب	• تنويع المبادرات المؤسسية الداعمة لمشاركة الشباب في المجالات التنموية والاجتماعية والثقافية والتنسيق بينها • ضمان تكافؤ الفرص بين الشباب من الجنسين